دلالة الفعل و لزومه و تعديه من خلال (مغني اللبيب . . لابن هشام)

د / إبراهيم جميل محمد جميل
مدرس النحو الصرف و العروض
بكلية دار العلوم
جامعة القاهرة / فرع الفيوم

مقدمة

الفعل – منذ نشأة النحو العربي – قسم مستقل من أقسام الكلم مقابل للأسماء والحروف ، وهو الأصل في العمل ، ويقاس عليه غيره من المصادر والصفات وغيرها ، **يقول سيبويه** : " باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعده إليه فعل فاعل ، ولايتعدى فعله إلى مفعول آخر ، ومايعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول ، وما يعمل من المصادر ذلك العمل ، وما يجرى من الصفات التي تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجرى مجرى الفعل المتعدى إلى مفعول مجراها ، وما أجرى مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوته ، وما أجرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك .. وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين ... وليست لها قوة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك ، ولاهذه الصفات كما أنه لايقوي قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل »[1].

فالفعل من أقوى العوامل ، «فالأصل في التأثير الإعرابي للفعل دون الاسم والحرف ، ذلك »[2] « أن كل فعل لابد له من فاعل إلا ما استعمل زائداً مثل (**كان**) أو في معنى الحرف مثل (**قلما**) أو تركب مع غيره نحو (**حبذا**) ، وماعمل من الأسماء فلشبهه بالفعل ، وأما الحرف فإن اختص بما دخل عليه ، ولم ينزل منزلة الجزء منه عمل فيه »[3] .

وأما الدراسات الأوروبية الحديثة فللفعل من الأهمية فيها ما جعل بعضها تضعه « بصورة واضحة في مقدمة تدرج الجملة »[4] .. فهو عند تنيير (LTesnère) : « المحور التركيبي للجملة »[5] ..

أو « المحور الرئيسي أو العقدة المركزية في الجملة أو محور المحاور »[6]

---

[1] – الكتاب لسيبويه – تحقيق (هارون) ١/٢٣ .

[2] – قضية الأصالة والفرعية في دراسة النحو العربي – أ.د .صلاح بكر ص ١٥٦ .

[3] – همع الهوامع للسيوطي ١/١٢٣ .

(٤)(٥)(٦)انظر : دراسات في علم اللغة التقابلي : عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه : محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي ، د. سعيد حسن بحيري – مكتبة الأنجلو المصرية ط أولى ١٤١٠هـ : ص ٧ .

« والفعل يحدد عدد العناصر الأساسية باستمرار »[٧] .

وأما جلنتس (H.Glinz) فقد « وجد في مجموعة من الإجراءات نوعا من التمركزفي الفعل ، أي أنه بناء على ما أطلق عليه أشكال الاطراد والقيود وحدها وجد في صيغة الفعل (وفي الأقسام الفعلية كذلك) المركز التركيبي للجملة »[٨] .

وكذلك يرى هرينجر (Heringer) « أحقية الفعل في احتلال مكانة متميزة في نموذج التبعية »[٩] .

وتتخلص دلالة الفعل في :

١. دلالة اللفظ على الحدث[١٠] .

٢. دلالة البنية أو الصيغة على الزمن[١١] .

٣. ما يقتضيه الحدث من فاعل ومفعول وغيرهما من المعمولات[١٢] .

ولما كان الفعل بهذه الأهمية أردت دراسة الفعل من خلال شخصية مصرية لها أثر في مجال الدراسات اللغوية ، فوقع الاختيار على ابن هشام من خلال « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » .. حيث تناثرت في هذا الكتاب آراء قيمة أفادت منها الدراسات اللغوية فيما بعد ، واقتصرت الدراسة على موضوعين : -

أولهما : دلالة الفعل من خلال حديثه عن تعلق شبه الجملة بالفعل الناقص حيث ناقش مسألة دلالة هذا الفعل عن الحدث ، وكذا من خلال حديثه عن تعلق شبه الجملة بالفعل الجامد ، ثم من خلال حديثه عن « كان » الناقصة والتامة ، و« عسى » الناقصة والتامة .

والموضوع الثاني هو الفعل بين اللزوم والتعدى ، من خلال ما ذكره من علامات الفعل اللازم ، وما يصير به اللازم متعدياً .

والله الموفق والهادى الى سواء السبيل ،،،،،

---

[٧] - السابق ص ٧ .

[٨] - السابق ص ٩ .

[٩] - السابق ص ١٣ .

[١٠] - الخصائص لابن جني ٣/١٠٠ ، واللغة العربية معناها د. تمام حسان ص ١٠٤-١٠٧ .

[١١] - شرح الكافين للرضى ٢ / ١٩٢ ، والفوائد الضيائية للجامى ٢ / ٢٥٨ . وقد تدل الصيغة على أكثر من ذلك كالتكثير والمفاعلة وغيرهما .. انظر الخصائص ٣/١٠٣ ، وشرح ابن عقيل ٤/٢٦١-٢٦٥ ، والخصائص الدلالية لآيات المعاملات المادية د.فريد حيدر ص٥٩ .

[١٢] - الخصائص لابن جني ٣/١٠٠ ، والفوائد الضيائية ٢/٢٥٨ .

دلالة الفعل عند ابن هشام

يتحدث ابن هشام عن احدى دلالات الفعل وهي الحدث عند حديثه عن تعلق شبه الجملة بالفعل الناقص Incomplete verb فيشير إلى الخلاف حول إفادة الفعل الناقص الحدث فيقول : " من زعم أنه لا يدل على الحدث منع من ذلك ، وهم المبرد ، فالفارسي ، فابن جني فالجرجاني فابن برهان ثم الشلوبين "[1]

ثم يصحح المذهب الذي يرتضيه فيقول : " والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا (ليس) "[2] ويأتي بدليل يؤيد مذهبه فيقول : " وأستدل لمثبتي ذلك التعليق بقوله تعالى : " أكان للناس عجبا أن أوحينا "[3] فإن اللام لا تتعلق بـ (عجبا) لأنه مصدر مؤخر ، ولا بـ (أوحينا) لفساد المعنى ولأنه صلة لـ (أن) وقد مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول ولا صلته يمتنع التقديم عليه ، ويجوز أيضا أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من " عجبا " على حد قوله : * لمية موحشا طلل *[4]

وممن ذهب إلى أن الأفعال الناقصة تفيد الحدث : ابن مالك[5] ، والرضي[6] ، وبدر الدين بن جماعة[7] ، وابن كمال باشا[8] ، والشيخ خالد الأزهري[9] . وذهب الرضي إلى أنها تفيد حدثا عاما غير مقيد ، وتقييده في الخبر ، حيث يقول : " (كان) في نحو كان زيد قائما ، تدل على الكون الذي هو الحصول المطلق ، وخبره يدل على الكون المخصوص وهو القيام ، أي : حصوله ، فجيء أولا بلفظ دال على حصول ما ، ثم عين بالخبر ذلك الحاصل ، فكأنك قلت : حصل شيء ، ثم قلت : حصل القيام ، فالفائدة في ايراد مطلق الحصول أولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن . . . مع فائدة أخرى هاهنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ، ولو قلنا : قام زيد ، لم يحصل هاتان الفائدتان معا ، فـ (كان) يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره ، وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان

---

[1] - المغني ٧٦/٢ ، وانظر : شرح القطر ١٣٧ ، والبغداديات ١١٣ ، والشعر للفارسي ٨/١ ، والمسائل المنثورة ٢٠٧ ، والبصريات ٢٣٢/١ ، واللمع لابن جني ١١٩ ، وشرح التسهيل ٣٣٨/١ .

[2] - مغني اللبيب ٧٦/٢ .

[3] - من الآية ٢ من سورة يونس .

[4] - مغني اللبيب ٧٦/٢ .

[5] - انظر التسهيل ٥٣ ، وشرح التسهيل ٣٣٨/١ .

[6] - شرح الكافية ٢٩٠/٢ .

[7] - شرح الكافية لابن جماعة ص ٤٠٧ .

[8] - أسرار النحو ص ٢٤٦ .

[9] - شرح الأجرومية ص ٦٢ .

مطلق تقييده في (كان) لكن دلالة (كان) على الحدث المطلق ـ أي الكون ـ وضعية ، ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية "[1]

وقد أيد كل فريق رأيه بأدلة ليس مجال عرضها هنا [2] ، وخلاصة القول أن مادة " كان " لا تفيد حدثاً ما ، إلا إذا قصد بدلالتها على الحدث دلالتها عليه من حيث الوضع لا من حيث الاستعمال [3] .

يقول أحد النحاة في ذلك : " إنها لا تدل على الحدث ، والمراد أنها لا تدل عليه استعمالا ، وإلا فكل فعل يدل على الحدث وضعاً وحينئذ فلا ينافي قول الرضي : " إنها تدل على الحدث ، لأن مراده أنها تدل عليه وضعاً [4] .

فالمفترض في هذه الأفعال أن يكون لها مصادر وإن لم ينطق بها ـ أي لم تستعمل ـ قال ابن عصفور : " الصحيح أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها ، وقد تقرر من كلامهم أنهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول والذي حمل على ادعاء مصادر لهذه الأفعال التي قد رفض النطق بها أنها أفعال فينبغي أن تكون بمنزلة سائر الأفعال في أنها مأخوذة من حدث "[5]

أما استدلال ابن هشام بالآية فقد تطرق إليه الاحتمال ، فسقط الاستدلال بها فقد قال : " ويجوز أيضاً أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من (عجبا) [6] "

وقال الأنباري : " واللام في (للناس) متعلقة بمحذوف لأنه صفة لعجب ، فلما تقدم صار حالاً لأن صفة النكرة إذا تقدمت عليها انتصبت على الحال . قال الشاعر .

* والصالحاتُ عليها مُغْلقاً بابُ *

أي بابٌ مغلق ، فلما قدم صفة النكرة نصبها على الحال .

ولا يجوز أن تتعلق اللام بـ (كان) لأنها لمجرد الزمان ، ولا تدل على الحدث الذي هو المصدر ، فضعفت فلم يتعلق بها حرف الجر [7] "

وقال العكبري:" (للناس) حال من (عجب) ، لأن التقدير : أكان عجبا للناس وقيل : هو متعلق بـ (كان) وقيل : هو يتعلق بـ (عجب) على التبيين ، وقيل : (عجب) هنا بمعنى (مُعْجب) والمصدر إذا وقع موقع اسم مفعول أو فاعل جاز أن يتقدم معموله كاسم المفعول " [8] .

---

[1] – شرح الكافية ٢/٢٩٠ .

[2] – انظر تفصيل القول في ذلك في : خلع الأدلة ٢١٩ : ٢٣٧ .

[3] – حاشية الشيخ يس علي مجيب الندا ٢/١٤ .

[4] – شرح الجمل ١/٣٨٦ .

[5] – المغني ٢ /٧٦ .

[6] – البيان في غريب إعراب القرآن ١/٤٠٨ .

وقال أبو حيان : " اسم (كان) : أن أوحينا ، و (عجبا) : الخبر ، و (للناس) فقيل : هو في موضع الحال من (عجبا) لأنه لو تأخر لكان صفة ، فلما تقدم كان حالا . وقيل : يتعلق بقوله (عجباً) وليس مصدراً ، بل هو بمعنى (معجب) ، والمصدر إذا كان بمعنى المفعول جاز تقدم معموله عليه كاسم المفعول ، وقيل : هو تبيين ، أي : أعني للناس ، وقيل : يتعلق بـ (كان) وإن كانت ناقصة ، وهذا لايتم إلا إذا قدرت دالة على الحدث ، فإنها إن تمحضت للدلالة على الزمان لم يصح تعلق بها.وقرأ عبد الله [1] : (عجبٌ) فقيل : عجب اسم (كان) (أنْ أوحينا) هو الخبر فيكون نظير :

* يكون مزاجها عسلٌ وماءٌ *

وهذا محمول على الشذوذ ، وهذا تخريج الزمخشري وابن عطية . وقيل : (كان) تامة ، (وعجب) فاعل بها ، والمعنى : أحدث للناس عجب لأن أوحينا.وهذا التوجيه حسن " [2]

فيحتمل أن يتعلق الجار والمجرور في الآية بأحد الأمور الآتية :

- محذوف يقع حالا من (عجبا) لتقدمه عليه .
- (كان) وإن كانت ناقصة ، وهذا لا يصح إلا إذا قدرت دالة على الحدث ، وحيث ثبت أنها غير دالة عليه فلا يصح ذلك .
- (كان) على أنها تامة في قراءة من قرأ (عجبٌ) بالرفع على أنها فاعل (كان) والتقدير : أحدث للناس عجب .
- (عجبا) على أن المصدر - هنا - بمعنى اسم المفعول فأجري مجراه ، فجاز تقدم معموله عليه .
- (عجبا) على التبيين ، والتقدير : أعني للناس ، وهذا قول بالتعلق بمقدر .

وحيث وردت هذه الاحتمالات في متعلق الجار والمجرور في هذه الآية فلا يسلم الاستدلال بها على كون (كان) الناقصة دالة على الحدث ، وبذلك يصح مذهب الجمهور فيها ، وهو أنها ليست دالة على الحدث .

---

٧ - إملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢ / ٢٤ .

[1] - هو عبد الله بن مسعود . انظر روح المعاني للألوسي ١١ / ٦٠ ، والقرطبي ٥ / ٣١٤٥ .

[2] - البحر المحيط ٥/ ١٢٢ ، وانظر : النهر الماد من البحر ٥ / ١٢١

وأيضاً : روح المعاني للألوسي ١١ / ٦٠

فعل المدح " نعم " The Praise Verb

تحدث ابن هشام عن فعلي ((المدح والذم " نعم وبئس ")) عند حديثه عن تعلق الجار والمجرور والظرف فقال : " هل يتعلقان بالفعل الجامد :

زعم الفارسي في قوله :

ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه ∴ ونعم من هو في سر وإعلان

أن (من) نكرة تامة تمييز لفاعل (نعم) مستترا ـ كما دل هو وطائفة في (ما) من نحو (فنعما هي) ـ وأن الظرف متعلق بـ (نعم) .

وزعم ابن مالك أنها موصولة فاعل ، وأن (هو) مبتدأ ، خبره (هو) أخرى مقدرة ، على حد (شعري شعري) وأن الظرف متعلق بـ (هو) المحذوفة لتضمنها معنى الفعل ، أي : ونعم الذي هو باق على وده في سره وإعلانه ، وأن المخصوص محذوف ، أي : بشر بن مروان .

وعندي أن يقدر المخصوص (هو) لتقدم ذكر (بشر) في البيت قبله ، وهو :

وكيف أرهب أمرا أو أراع به ∴ وقد زكأت إلى بشر بن مروان

فيبقى التقدير حينئذ : من هو هو هو "[1]

ويتضح من هذا أن ابن هشام يذكر رأي الفارسي ورأي ابن مالك في متعلق الظرف دون ترجيح بينهما ، ودون ذكر رأي ثالث برغم ذكره هذين الرأيين بصيغة توحي بالتضعيف لهما وذلك بقوله : " زعم الفارسي . . . وزعم ابن مالك " .

كما أنه لم يذكر إلا قولا واحدا للفارسي في (من) في حين أن الفارسي ذكر في (من) ثلاثة أوجه :-

الأول : أنها موصولة فاعل (نعم) .

الثاني : أنها نكرة موصوفة فاعل (نعم) أيضا .

الثالث : أنها نكرة تامة غير موصوفة تمييز لفاعل (نعم) في محل نصب قياسا على جعل (ما) نكرة غير موصوفة ، وهذا ما ذكره ابن هشام . وفي الحالتين الأولى والثانية المخصوص بالمدح مضمر ، وفي الثالثة الضمير هو المخصوص بالمدح قال الفارسي :

" القول في الظرف : أنه متعلق بـ (نعم) ، وذلك أنه لا يخلو من أن يكون خبر (هو) في الصلة ، أو يكون متعلقا بـ (نعم) .

فلا يجوز أن يكون متعلقا بمحذوف ، على أن يكون في موضع خبر (هو) التي في الصلة لأن التقدير قبل كون الكلام صلة ، يكون : هو في سر وإعلان ، وهذا لا معنى له ، فإذا

---

[1] - انظر : مغني اللبيب ٢ / ٧٦ ـ ٧٧ ، ٢ / ١٩ .

المعنى : كرم هذا الإنسان في سره وعلانيته ، أي ليس ما يفعله من الخير لتصنع ، فيفعل الخير في السر ، كما يفعله في العلانية .

وإذا كان كذلك احتاج (هو) إلى جزء أخر حتى تستقل الصلة ، وذلك الجزء ينبغي أن يكون : الذي هو مثله ولا يكون : الذي هو هو ، لتكون الصلة شائعة ، فلا تكون (من) مخصوصة ، لأنها فاعل (نعم) .

فإن قدرت الذي هو هو ، وأنت تريد : الذي هو مثله ، فتحذف المضاف ، فيصير الذي هو هو معناه : مثله ، جاز أيضاً .

وقد يجوز في القياس أن تجعل (منْ) نكرة ، فإذا جعلت نكرة احتاجت إلى صفة فتكون الجملة التي قدرتها صلة لها ، مقدرة صفة ، ويكون المقصود بالمدح مضمراً ، لأن ذكره قد جرى ، كما جرى ذكر (أيوب) قبل قوله : (نعم العبد) [1] فاستغنى بذلك عن ذكر ما يخصه بالمدح وإظهاره .

ويجوز في القياس أن تجعل (من) نكرة ، ولا تجعل له صفة ، كما فعل ذلك بـ (ما) ، في قوله (فنعما هي) ، فإذا جعلتها كذلك كان كأنه قال : فنعم رجلا ، فيكون موضع (من) نصباً

ويكون هو كناية عن المقصود بالمدح .

ووجه القياس في الحكم على (من) أنها نكرة غير موصوفة ، أنهم جعلوا (ما) بمنزلة شيء وهو أشد إشاعة وإبهاما من (من) فإذا جاز ألا توصف ، مع أنها أشد إبهاما من (منْ) كان ألا توصف (منْ) أجوز ، لأنها أخص منها ، فيصير كأنه قال : نعم رجلا هو، لأنها تخص الناس ومن أشبههم ، كما كانت (ما) تعم الأشياء إلا أنا لم نعلمهم في الاستعمال تركوا (من) بغير صفة ، كما تركوا (ما) غير موصوفة في الخبر ، نحو التعجب ، والآية التي تلوناها " [2]

فالفارسي له في (من) في البيت ثلاثة أقوال لم يذكر ابن هشام إلا القول الأخير فقط ، وواضح أن الرأي الذي ذكره ابن هشام لابن مالك أخذه ابن مالك من كلام الفارسي أيضاً بل ما ذهب إليه ابن هشام من تقدير المخصوص مضمرا تقديره (هو) لتقدم ذكر (بشر) في البيت قبله هو من كلام الفارسي أيضا حيث قال الفارسي : " ويكون المقصود بالمدح مضمراً ، لأن ذكره قد جرى . . . . " [3]

---

[1] - من الآية ٣٠ من سورة ص .

[2] - الشعر لأبي علي الفارسي ٢/ ٣٨٠-٣٨٢ ، وانظر : شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي٥/٣٣٨-٣٤٠، وخزانة الأدب للبغدادي ٩ / ٤١٠ - ٤١٥ .

[3] - الشعر ٢ / ٣٨١ .

وقد رد ابن مالك قول الفارسى بان (من) نكره تامة فى محل نصب تمييز لفاعل (نعم) .
حيث قال : " فـ (من) هذه إما تمييز والفاعل مضمر ، كما زعم أبو علـى ، وقد تقدم ذلك فى باب الموصولات [1]

وإما فاعل .

فالأول لايصح لوجهين :

أحدهما : أن التمييز لايقع فـى الكـلام بالاستقراء إلا بنكرة صالحـة للألـف والـلام ، و (من) بخلاف ذلك فلا يجوز كونها تمييزاً .

والثانى : أن الحكم عليها عند القائل به مرتب على كون (مـن) نكرة غير موصوفة وذلك منتف بإجماع في غير محل النزاع ، فلا يصار إليه بلا دليل عليه ، فصح القول بـأن (مـن) فى موضع رفع بـ " نعم " [2] فالقول بـأن " مـن " نكرة تامـة واقعـة تمـيـزاً لفـاعل (نعـم) المستتر قـول مـردود ، والـذي عليـه النحـاة أنهـا فـاعل (نعـم) . وعلـى هذا يكـون الجـار والمجرور متعلقاً بخبر المبتدأ المحذوف لما فيه من معنى الفعل ؛ إذ التقدير : " ونعم الذى هو باق على وده في سره وإعلانه " [3]

أو " هو الممدوح – مثلا في سر وعلان " [4]

أو متعلق بمحذوف حال . قال الصبان : " الجار والمجرور في محل نصب على الحال " [5]

أو أنـه متعلـق بمحـذوف خـبر المبتـدأ . قـال الصبـان : " فهـو إمـا مبتـدأ خـبره متعلـق الجـار والمجرور المحذوف " [6]

وقد رد هذا القول الدماميني " بأنه لو كان كذلك لكان متعلقاً بكون عام ، والمـراد تعلقـه بكـون خاص هو معنى " هو " المحذوف ؛ إذ المراد : ونعم مـن هـو الموصـوف بالفضـائل فـي سـر وإعلان " [7]

واجيب بأنه " يجوز تعلقه بخاص لقرينة المدح ، أي الممدوح في سر وإعلان " [8]

فليس القول بتعلق الجار والمجرور بفعل المدح (نعم) هو القول الوحيد فى هذا البيت وإنمـا هناك أقوال أخرى ملخصها أنه إما متعلق :

– بخبر المبتدأ المحذوف .

---

[1] انظر شرح التسهيل ١/٢١٨ .

[2] شرح التسهيل ٣ / ١١ ، وانظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ١١٠٩ – ١١١٠ ، وشرح الأشمونى ١ / ١٥٥ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٦٠١ .

[3] المغني ٢/ ٧٧ .

[4] الصبان ١ / ١٥٥ .

[5] السابق ١ / ١٥٥ .

[6] السابق ١ / ١٥٥ .

[7] السابق ١ / ١٥٥ .

[8] السابق ١ / ١٥٥ .

- أو المحذوف في محل نصب على الحال .

وأما قضية التعلق بالفعل (نعم) فإن هذا الفعل إما أن يكون باقيا على فعليته من دلالة لفظه على الحدث ، وبنيته وصيغته على الزمان وإما أن يكون خرج عن أصل الفعل وفقد هذه الدلالات ، وأشبه الأدوات الأسلوبية .

قال ابن هشام معللا عدم دخول (قد) على الأفعال الجامدة : "لا تدخل على (ليس) و (عسى) و (نعم) و (بئس) لأنهن للحال ، فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل ، ولذلك علة أخرى وهي أن صيغتهن لا يفدن الزمان ولا يتصرفن فأشبهن الاسم "[1] .

وقال الأنباري : " إنما امتنع من اقتران الزمان الماضي والمستقبل بهما ، و سلبا التصرف لأن (نعم) موضوعة لغاية المدح ، و (بئس) موضوعة لغاية الذم ، فجعل دلالاتهما على الزمان مقصورة على الآن " .[2]

وقال الخضري في تعليل عدم تصرف (نعم) و (بئس) : " لا يتصرفان ، أي لخروجهما عن أصل الأفعال من إفادة الحدث والزمان ، ولزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ، والإنشاء من معاني الحروف ، وهي لا تتصرف ، فكذا ما أشبهها " .[3]

فالفعل (نعم) فقد عنصر الزمان وهو دلالة الصيغة أو البنية ، وعنصر الحدث وهو دلالة اللفظ ، لذلك أشبهت الحرف في : المعنى وهو إنشاء المدح ، والصيغة فصار هذا الفعل جامداً لا يتصرف ، وبناءً على ذلك فلا يصح تعلق الجار والمجرور أو الظرف بهذا النوع من الأفعال ، لأن الدلالة على الحدث هو مناط هذا التعلق .

يقول أبو حيان في (كان) : " قيل : يتعلق بـ (كان) وإن كانت ناقصة ، وهذا لا يتم إلا إذا قدرت دالة على الحدث ، فإنها إن تمحضت للدلالة على الزمان لم يصح تعلق بها " [4] .

فإذا فقدت (كان) دلالة اللفظ وهي دلالته على الحدث ، وظلت محتفظة بدلالة الصيغة وهي دلالة الزمان ولم يصح التعلق بها ، فالأحرى ألا يصح التعلق بـ (نعم) لأنها فقدت عنصر الحدث وهو دلالة اللفظ ، وعنصر الزمان وهو دلالة الصيغة .

---

[1] - انظر : مغني اللبيب ١ / ١٤٩ ، ٢٢٧ .

[2] - الإنصاف ١ / ١٢١ ، أسرار العربية ١٠١ .

[3] - حاشية الخضري على ابن عقيل ٢ / ٤٢ .

[4] - البحر المحيط ٥ / ١٢٢ ، النهر الماد من البحر ٥ / ١٢١ .

((كان)) بين التمام والنقصان والزيادة

مما يتعلق بدلالة الفعل الحديث عن كون (كان) تامة أو ناقصة ، فالتامة تتضمن دلالات الفعل كاملة ، فتتضمن :

- عنصر الزمان ، وهو دلالة الصيغة
- عنصر الحدث وهو دلالة المادة .
- دلالة اللزوم والاقتضاء ، وهي من دلالات المادة .

أما الناقصة فلا تدل إلا على العنصر الأول فقط وهو عنصر الزمان ، وأما عنصر الحدث ، ودلالة الاقتضاء فلا تفيدهما .

ذكر ابن هشام عدة مسائل من خلال عدة أمثلة تحتمل (كان) فيها التمام أو النقصان أو الزيادة فمن ذلك :

قوله : " مسألة : يجوز في نحو : " إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب " [1]

ونحو : زيد كان له مال : نقصان (كان) ، وتمامها ، وزيادتها ، وهو أضعفها ، قال ابن عصفور : باب زيادتها الشعر .

والظرف متعلق بها على التمام ، وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة ، ومنصوب على النقصان ، إلا أن قدرت الناقصة شأنية ؛ فالاستقرار مرفوع لأنه خبر المبتدأ " [2] .

فـ (كان) في الآية والمثال تحتمل ثلاثة أوجه :

• الأول : أن تكون ناقصة : وعلى هذا تكون دالة على عنصر الزمان فقط ، فاقدة عنصر الحدث وعنصر الاقتضاء واللزوم ، هذا من حيث الدلالة .

أما من حيث الإعراب : فيكون الجار والمجرور The preposition and its complement متعلقاً بمحذوف في محل نصب خبرها ، أو في محل رفع خبر المبتدأ المؤخر إذا قدر في (كان) ضمير الشأن مستترا ، ومعنى هذا أن الجار والمجرور هنا ركن إسنادي في الجملة .

ويكون الاسم المرفوع اسما لها ، أو مبتدأ خبره الجار والمجرور ؛ إذا قدرت شأنية ، أي إذا كان اسمها ضمير الشأن مستترا والجملة من المبتدأ والخبر خبر (كان) .

• الثاني : أن تكون تامة : وهنا تكون مكتملة الدلالة يحمل لفظها معنى الحدث ، وتفيد بنيتها عنصر الزمان ، وتقتضي بما فيها معنى الحدث فاعلا ، وهو الاسم المرفوع (قلب) في الآية و (مال) في المثال ، وتكون الجملة جملة فعلية The verbal sentence ويكون الجار والمجرور فضلة ، ويصح تعلقه بها بناء على ما فيها من معنى الحدث .

---

[1] - من الآية ٣٧ من سورة ق .

[2] مغني اللبيب ٢ / ١٣٣ .

* الثالث : أن تكون زائدة ، فيكون شبه الجملة Quasi sentence متعلقة بمحذوف خبر المبتدأ مقدم ، والاسم المرفوع مبتدأ مؤخرا . وهذا الوجه أضعف الوجوه ؛ لأنه كما قال ابن هشام : " باب زيادتها الشعر " [1] إلا إذا زيدت بين (ما) وفعل التعجب . قال ابن عقيل : " إنما تنقاس زيادتها بين (ما) وفعل التعجب ، نحو : (ما كان أصحَّ علم من تقدما) ولا تزاد في غيره إلا سماعاً " [2] .

المسألة الثانية : ويدور الحديث فيها حول قوله تعالى : " فانظر كيف كان عاقبة مكرهم " [3] حيث ذكر في (كان) الأوجه الثلاثة ، إلا أن الناقصة لا تكون شأنية لأن المركب استفهامي ، وضمير الشأن لا يؤتى به إلا في التراكيب الخبرية .

قال ابن هشام : " يحتمل في (كان) الأوجه الثلاثة ، إلا أن الناقصة لا تكون شأنية لأجل الاستفهام ولتقدم الخبر ، و (كيف) حال على التمام ، وخبر لـ (كان) على النقصان ، وللمبتدأ على الزيادة " [4] .

فـ (كان) في الآية تحتمل الأوجه الثلاثة الآتية :

* الأول : أن تكون ناقصة : فيكون عنصر الزمان فيها إيجابيا ، ويكون عنصر الحدث سلبياً أي تقتصر دلالتها على عنصر الزمان فقط . ويكون المسند هو أداة الاستفهام (كيف) ، والمسند إليه هو (عاقبة مكرهم) ، وهنا المسند (خبر كان) تقدم على سائر مكونات التركيب " الفعل (كان) ، والمسند إليه (اسم كان) " .

ولا يجوز تقدير ضمير شأن مستتر اسم (كان) لأن هذا الأسلوب استفهام وضمير الشأن لايؤتى به إلا في الخبر .

* الثاني : أن تكون تامة : فيكون عنصرا الزمان والحدث فيها إيجابيين ، وكذا عنصرا الاقتضاء واللزوم ، ويكون الفعل (كان) هو المسند ، أما المسند إليه في قوله (عاقبة مكرهم) وهو مركب إضافي عبارة عن الفاعل (عاقبة) والمضاف إليه (مكر) وهو مضاف إلى الضمير (هم) .

وأما المسند في الحالة السابقة (كيف) فقد تحول إلى عنصر تكميلي في هذه الحالة (حال) .

* الثالث : أن تكون زائدة : فيكون عنصر الحدث فيها سلبيا ، أما عنصر الزمان فهو إيجابي ولا أثر لها في التركيب ، فيكون المسند هو الأداة (كيف) فهي خبر تقدم على المبتدأ ، والمسند إليه (عاقبة مكرهم) مبتدأ مؤخر وهذا الوجه ضعيف كما سبق .

---

[1] - مغني اللبيب ٢ / ١٣٣ .

[2] - شرح ابن عقيل ١ / ٢٨٨ - ٢٨٩ .

[3] - من الآية ٥١ من سورة النمل .

[4] - مغني اللبيب ٢ / ١٣٣ - ١٣٤ .

المسألة الثالثة : وقد دارت حول قول الله تعالى : " وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا " [1] .

وتحتمل (كان) في الآية الأوجه الثلاثة أيضا ، إلا أنه إذا قدرت ناقصة فإن خبرها إما أن يكون شبه الجملة (لبشر) ، والمصدر The infinitiv وقع حالا Statement على التأويل باسم الفاعل The agent . أي أن (وحيا) تكون بمعنى موحيا . وإما أن يكون (وحياً) والجار والمجرور تبيين .

قال ابن هشام : " تحتمل (كان) الأوجه الثلاثة :

فعلى الناقصة الخبر إما (لبشر) و (وحيا) استثناء مفرغ من الأحوال ، فمعناه : موحياً أو موحىً ، " أو من وراء حجاب " بتقدير : موصلا ذلك من وراء حجاب ، " أو يرسل " بتقدير : أو إرسالا أي ، أو ذا إرسال .

وإما وحيا والتفريغ في الأخبار ، أي : ما كان تكليمهم إلا إيحاء ، أو إيصالا من وراء حجاب ، أو إرسالا . وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف ، و (لبشر) على هذا تبيين .

وعلى التمام والزيادة فالتفريغ في الأحوال المقدرة في الضمير المستتر في (لبشر) [2]

فالوجه الأول في (كان) هي أن تكون ناقصة ، وحينئذ تكون دلالتها على عنصر الحدث The action سالبة ، وعلى عنصر الزمان إيجابية ، وعلى عنصر الاقتضاء سلبية .

ويكون المصدر المؤول The indirct inflnitive اسم (كان) .

أما الخبر فهو : إما الجار والمجرور (لبشر) وعلى هذا يكون الاستثناء المفرغ The exception وتسمى جملته الجملة الناقصة -The imperfect sentence – حالاً Statement وبهذا يكون المصدر مؤولا بالمشتق The derivative فيكون التقدير : موحيا أو موحىً " أو من وراء حجاب" بتقدير : موصلا ذلك من وراء حجاب ، فالجار والمجرور متعلق بمحذوف مقدر باسم المفعول Passev Participle " أو يرسل " بتقدير أو إرسالا ، أي أو ذا إرسال والمعنى : أو صاحب إرسال .

وإما أن يكون " وحيا " فيكون الحصر في الخبر وما عطف عليه ، ويكون التقدير : ما كان تكليمهم إلا وحياً أو إيصالا من وراء حجاب أو إرسالا .

وشبه الجملة " لبشر " متعلق بمحذوف تبيين .

---

[1] – من الآية ٥١ من سورة الشورى .

[2] – مغني اللبيب ٢ / ٢٣٤ . وانظر البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ٢ / ٣٥١ ، وإملاء ما من به الرحمن ٢ / ٢٢٦ ، والبحر المحيط ٧ / ٥٢٧ ، والدر اللقيط ٧ / ٥٢٧ ، وروح المعاني ٢٥ / ٥٦ – ٥٧ ، والقرطبي ٩ / ٥٨٧٣ .

والوجه الثانى : أن تكون تامة فيكون عنصر الحدث The action فيها إيجابياً ، وكذا عنصر الزمان والاقتضاء حيث وقع المصدر المؤول The indirct inflnitive فاعلا Subject ويكون الحصر فى الأحوال على تأويلها بالمشتقات .

الوجه الثالث : أن تكون زائده ، فتكون دلالة الحدث ودلالة الاقتضاء فيها سلبيتين ، وليس لها أثر إعرابى فى الجملة ، ويكون شبه الجملة " لبشر " خبراً مقدما والمصدر المؤول " أن يكلمه الله " مبتدأ مؤخراً ، والحصر يكون فى الأحوال على التأويل كما مر .

المسألة الرابعة : وتدور حول المثال : أين كان زيد قائماً ؟ ، (وكان) فى مثل هذا المثال تحتمل الأوجه الثلاثة أيضاً .

قال ابن هشام : " أين كان زيد قائماً ؟ يحتمل الأوجه الثلاثة :

وعلى النقصان فالخبر إما (قائماً) و (أين) ظرف له أو " أين " فيتعلق بمحذوف ، و " **قائما** " حال ، وعلى الزيادة والتمام فـ " قائما " حال و " أين " ظرف له ، ويجوز كونه ظرفاً لـ **(كان)** إن قدرت تامة " [1] .

ففى هذا المثال تحتمل (كان) ثلاثة أوجه :

الأول : أن تكون ناقصة ، فتكون دلالتها على الحدث سلبية ، ودلالتها على الزمان إيجابية ، **ودلالتها** على عنصر الاقتضاء سلبية .

ويكون (زيد) اسمها ، إما خبرها فهو : إما (قائما) فتكون أداة الاستفهام (أين) ظرفاً Advarb متعلقاً بالخبر .

أو الخبر (أين) فيكون متعلقا بمحذوف ، ويكون (قائما) حالا .

الوجه الثانى : أن تكون تامة ، فتكون دلالة الحدث فيها إيجابية مثل دلالة الزمان ودلالة **الاقتضاء** حيث وقع (زيد) فاعلا .

أما (قائما) فهى حال ، و (أين) إما متعلقة بالفعل (كان) أو باسم الفاعل (قائما) الواقع **حالا** .

الوجه الثالث : أن تكون زائدة فتقتصر دلالتها على عنصر الزمان The time ويكون **(زيد)** مبتدأ مؤخراً ، والظرف المتضمن معنى الاستفهام خبراً مقدما ، و (قائما) حالا .

---

[1] مغنى اللبيب ٢/١٣٤

((عسى)) بين التمام والنقصان

(عسى) فعل جامد من أخوات (كاد) وهي أفعال ناقصة ، تحتاج إلى اسم وخبر ، فهذه الأفعال لا تستقل بمرفوعها ولكنها تحتاج إلى منصوب ، ولكنه مع هذه الأفعال لابد من كونه فعلا مضارعاً مقترنا بـ (أن) أو مجرداً منها .

وقد غلب شبه الحرفية على (عسى) من حيث اللفظ ، حيث إن لفظها جامد لايتصرف .

ومن حيث المعنى ؛ حيث إن معناها إنشاء الطمع والإشفاق ، والإنشاء من معاني الحروف .

قال الرضي : " وإنما لم يتصرف في (عسى) بل لم يأت منه إلا الماضي لتضمينه معنى الحرف ، أي إنشاء الطمع والرجاء كـ (لعل) ، والإنشاءات في الأغلب من معاني الحروف ، والحروف لا يتصرف فيها " [1] .

دليل فعليتها :

أما الدليل على فعلية (عسى) فأمران :

١- اتصال ضمائر الرفع بها على حد اتصالها بالفعل .

٢- اتصال تاء التأنيث الساكنة المختصة بالفعل بها .

قال الأنباري : " وقد حكى عن ابن السراج أنه حرف ، وهو قول شاذ لايعرج عليه ، والصحيح أنه فعل ، والدليل على ذلك أنه يتصل به تاء الضمير وألفه وواوه ، نحو : عسيت ، وعسيا ، وعسوا ، قال تعالى : " فهل عسيتم إن توليتم " [2] فلما دخلته هذه الضمائر كما تدخل على الفعل ، نحو : قمت ، وقاما ، وقاموا ، دل على أنه فعل ، وكذلك أيضاً تلحقه تاء التأنيث الساكنة التي تختص بالفعل ، نحو : عست المرأة ، كما تقول : قامت وقعدت ، فدل على أنه فعل " [3] .

استغناؤها بمرفوعها :

تأتي (عسى) في أسلوبين متميزين :

الأول : يشتمل على مرفوع ومنصوب ، نحو قوله تعالى : " عسى ربكم أن يرحمكم " [4]

الثاني : أن تكتفي بمرفوعها كقوله تعالى : " عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا " [5]

---

[1] - شرح الكافية ٢ / ٣٠٢ ، وأيضا ١ / ٣٧

[2] - من الآية ٢٢ من سورة محمد .

[3] - أسرار العربية ١٢٦ .

[4] - من الآية ٨ من سورة الإسراء .

[5] - من الآية ٧٩ من سورة الإسراء .

قال ابن يعيش : " . . . وهي في ذلك على ضربين . . . فالأول نحو قولك : عسى زيد أن يقوم ، ولا يكون الخبر إلا فعلا مستقبلا مشفوعا بـ (أن) الناصبة للفعل ، قال تعالى : " فعسى الله أن يأتي بالفتح " [1] فـ (زيد) اسم (عسى) وموضع (أن) مع الفعل نصب ؛ لأنه خبر . . .

والضرب الثاني : أن تكتفي بالمرفوع من غير افتقار إلى منصوب ، وتكون (عسى) بمعنى (قرب) ، إلا أن مرفوعها لا يكون إلا (أن) والفعل ، نحو قوله تعالى : " وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم " . فـ (أن تكرهوا) بموضع رفع بأنه فاعل ، وقعت الكفاية به لتضمنه معنى الحدث الذي كان في الخبر " [2]

فهذان أسلوبان متغايران لتركيب (عسى) :

الأول : يتكون من ثلاث مكونات : الفعل (عسى) ، واسمه ، وخبره .

الثاني : يتكون من مكونين فقط : هما الفعل (عسى) ، ومرفوعه .

وقد أجمع النحاة على كونها ناقصة في التركيب الأول .[3]

وذهب الجمهور إلى أنها في التركيب الثاني تامة .

قال ابن يعيش : " الضرب الثاني أن تكون بمنزلة (كان) التامة ؛ فتكتفي بمرفوع ولا تفتقر إلى منصوب ، وتكون بمعنى قرب " [4]

وذهب ابن عصفور وابن مالك إلى أنها في هذا التركيب الثاني لا تزال ناقصة ، وليست تامة ، وإنما سد المرفوع في هذه الحالة مسد الاسم والخبر ، كما يحدث ذلك مع (ظن) وأخواتها ، إذا سدت (أن) والفعل مسد مفعوليها .

وإنما حدث الاكتفاء بالمرفوع والاستغناء عن الخبر ؛ لتضمن المرفوع عنصر الحدث في تركيبه ، بعد أن كان الحدث في الخبر .

قال ابن عصفور : " وقد تسد (أن) مع صلتها مسد الاسم والخبر في (عسى) و (يوشك) فتقول : عسى أن تقوم ، ويوشك أن تقوم ، كما سدت مسد المفعولين في (ظننت) وأخواتها "[5]

وقال ابن مالك : " الوجه عندي أن تجعل (عسى) ناقصة أبدا ، فإذا أسندت إلى (أن) والفعل وجه بما يوجه وقوع (حسب) عليها في نحو : " أحسب الناس أن يتركوا " [6]

---

[1] - من الآية ٥٢ من سورة المائدة .

[2] - شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١١٦ ، ١١٨ .

[3] - السابق ٧ / ١١٦ .

[4] - السابق ٧ / ١١٦ .

[5] - المقرب لابن عصفور ١٠٩ ، وأيضا ص ١٣١ .

[6] - من سورة العنكبوت الآية ٢ .

فلما لم تخرج (حسب) بهذا عن أصلها ، لا تخرج (عسى) عن أصلها بمثل : "وعسى أن تكرهوا شيئا "[1] . بل يقال في الموضعين سدت (أن) والفعل مسد الجزأين "[2]

وهذا رأي وجيه ، فلما انتقل عنصر الحدث في تركيبها إلى المرفوع اكتفى به ، واستغنى عن الخبر المنصوب .

ومن هذا يظهر أن (عسى) في جميع أحوالها ناقصة .

أما من حيث دلالتها : فمعروف أنها لا تدل على عنصر الحدث The action كما أنها لا تدل على عنصر الزمان The time المستفاد من الصيغة أو البنية .

كما أنه لا يحتاج إلى فاعل Subject ، ولا إلى مفعول به Directe object أو مفعول مطلق Objective complement ، أو مفعول فيه Adverb ؛ لأن هذه المفعولات من مقتضيات الحدث ولوازمه.

ومهما يكن من أمر فإن عندنا تركيبين مختلفين وردت فيهما الأداة الفعلية (عسى) ، الأول منهما يتكون من : الفعل + الاسم + الخبر (أن + فعل مضارع) ، ويتكون الثاني من : الفعل + المرفوع (أن + فعل مضارع) .

وقد تحدث ابن هشام عن (عسى) من خلال مسألتين يجوز في (عسى) الوجهان في كل منهما ، ثم استطرد بعد المسألة الثانية فذكر مثالين يتعين فيهما الوجه الثاني فقط .

فقال في المسألة الأولى : " يجوز في : زيد عسى أن يقوم : نقصان (عسى) واسمها مستتر . وتمامها ، فـ (أن) والفعل مرفوع المحل بها "[3]

ففي هذه المسألة يجوز في (عسى) الوجهان اللذان سبق الحديث عنهما : الوجه الأول أن يشتمل تركيبها على العناصر الثلاث للتركيب ، فيكون الحديث في خبرها ، ويكون اسمها ضميراً مستتراً عائداً على المبتدأ ، هكذا :

مبتدأ + الفعل + مرفوعه (الاسم) + منصوبه (الخبر)

↓ ↓ ↓ ↓

زيد عسى ضمير مستتر عائد على المبتدأ (هو) أن + الفعل (يقوم)

الوجه الثاني : أن يحتوى تركيبها على عنصرين فقط من عناصره ، هما الأداة (عسى) ومرفوعها ، وهذا المرفوع متضمن الحدث ، ولا يوجد ضمير مستتر في (عسى)

---

[1] – من الآية ٢١٦ من سورة البقرة .

[2] – شرح التسهيل ١ / ٣٩٤ ، وانظر : التسهيل ٦٠ ، وشرحه ١ / ٣٩٢ ، والنحو الوافي ١ / ٦٢٣ .

[3] – مغني اللبيب ٢ / ١٣٤ .

هكذا : مبتدأ + الأداة (الفعل) + المرفوع : فاعل الفعل أو اسم (عسى)

زيد عسى أن يقوم

المسألة الثانية :

وهي تختلف عن المثال السابق في أنه لم يتقدم الفعل (عسى) اسم (مبتدأ) فالمثال في هذه المسألة هو : عسى أن يقوم زيد .

قال ابن هشام : " يجوز الوجهان في : عسى أن يقوم زيد .

فعلى النقصان (زيد) اسمها ، وفي (يقوم) ضميره .

وعلى التمام لا إضمار ، وكل شيء في محله .

ويتعين التمام في نحو : عسى أن يقوم زيد في الدار ، و" عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا "[1] لئلا يلزم فصل صلة (أن) بالأجنبي ، وهو اسم (عسى) "[2]

فـ (عسى) في المثال الأول تحتمل وجهين :

الوجه الأول : أن يكون تركيبها مشتملا على عناصره الثلاثة :

عنصر الأداة الفعل (عسى) وعنصر اسمها ، وعنصر خبرها ، فاسم (عسى) هنا هو الاسم العلم المؤخر (زيد) ، وخبرها الأداة (أن) ، والفعل (يقوم) ، وفي هذا الفعل ضمير مستتر فاعل فتكون صورة التركيب هي :

الأداة (الفعل) + الخبر + اسم (عسى)

الأداة الفعل الفاعل

عسى أن يقوم الضمير المستتر (هو) زيد

الوجه الثاني : أن تكون (عسى) مكتفية بمرفوعها فقط ، وحينئذ يكون الحدث متضمناً في هذا المرفوع ، ويكون التركيب مشتملا على عنصرين فقط من عناصره ، هما عنصر الأداة وعنصر مرفوعها ، هكذا :

الأداة (الفعل) + المرفوع

الأداة الفعل الفاعل

عسى أن يقوم زيد

---

[1] - من الآية ٧٩ سورة الإسراء .

[2] - مغني اللبيب ٢ / ١٣٤ .

أما المثال الثاني وهو : عسى أن يقوم زيد في الدار ، والآية وهي قوله تعالى : " عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً " [1] .

فلا يجوز فيهما إلا وجه واحد هو الوجه الثاني ، أما الأول فلا يجوز فيها ، فلا يكون في هذا التركيب إلا عنصران فقط هما الأداة (عسى) ومرفوعها .

يعلل ابن يعيش ذلك بقوله : " فأما قوله تعالى : " عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً " فلا يجوز فيه إلا وجه واحد وهو أن يكون (ربك) فاعل (يبعث) و (أن) مع ما بعدها في محل رفع بـ (عسى) .

ولا يجوز أن يكون (أن) في موضع نصب على الوجه الآخر لأنه يؤدي إلى الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي ؛ لأن (مقاماً محموداً) منصوبة بـ (يبعث) فلا يكون الرب مرتفعا إلا به ، وإلا كان أجنبياً ، إذ لم يكن عاملا فيه " [2] .

فالفعل (يقوم) في المثال صلة (أن) تعلق به الجار والمجرور ، والجار والمجرور بالنسبة لمتعلقه ، كالصلة بالنسبة للموصول ، ولا يجوز الفصل بين الجار والمجرور ومتعلقه بأجنبي ، فإذا جعل (زيد) اسما لـ (عسى) كان أجنبيا عن الفعل (يقوم) لأنه غير معمول له ، فلا يجوز الفصل به بين الفعل ومتعلقه ، لذلك يجب جعله فاعلا للفعل (يقوم) حتى لا يكون أجنبيا عنه ، فيصح الفصل به بين الفعل والجار والمجرور المتعلق به ، وعلى هذا فلا يصح في هذا المثال إلا وجه واحد ، وهو أن تكون (عسى) مكتفية بمرفوعها ، غير محتاجة للمنصوب ، هكذا : الأداة (الفعل) + المرفوع

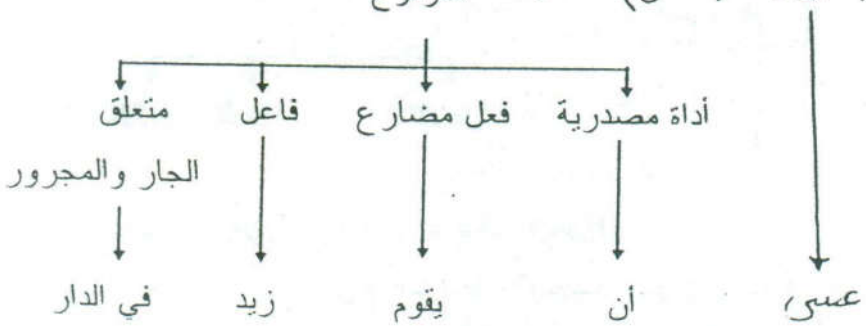

وكذلك في الآية إذا جعلنا (رب) اسما للفعل (عسى) نكون قد فصلنا بين الفعل (يبعث) ومعموله (مقاما محمودا) بأجنبي . لذلك وجب جعله فاعلا للفعل (يبعث) حتى يكون من معمولاته فيصح الفصل به .

---

[1] - من الآية ٧٩ من سورة الإسراء .

[2] - شرح المفصل ٧ / ١١٨ .

وبهذا لا يصح فى الآية إلا وجه واحد ، هو الوجه الثانى من وجهي استعمال (عسى) وهي أن تكون مكتفية بمرفوعها ، فيكون تركيبها هكذا :

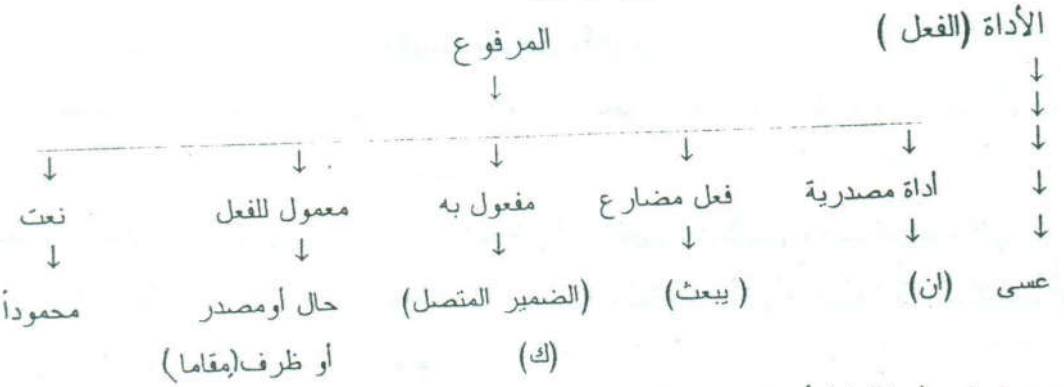

يجوز فى (مقاما) أن تعرب نائبا عن المصدر في باب المفعول المطلق The objective complement أو تعرب ظرفاً Adverb أو حالاً state على التأويل بالمشتق The Drivative ، وفى هذه الحالات يكون قوله " مقاماً " معمولاً للفعل " يبعث " فلا يجوز في التركيب إلا الوجه الثاني الذي سبق الحديث عليه .

ويجوز أن تكون مصدراً (مفعولاً مطلقاً) The objective complement لفعل محذوف وفي هذه الحالة لا يكون معمولاً للفعل (يبعث) وهنا يجوز في التركيب الوجه الأول أيضاً ، ويجوز أن يكون (ربك) معمولاً للفعل (عسى) " (١) .

---

(١) انظر البحر المحيط ٦ / ٧٢ .

الفعل بين اللزوم والتعدي

تحدث ابن هشام عن الفعل اللازم The intranstive وعلامات هذا الفعل ، ثم تحدث عن الأمور التي يتحول بها إلى المتعدي The transtive .

علامات الفعل اللازم

ذكر ابن هشام علامات محددة للفعل اللازم ، بحيث نستطيع تحديده أو التعرف عليه ، وكان ابن هشام رائداً فيما ذكره من هذه العلامات .

قال بعض الباحثين : " حظي اللازم بعناية النحاة والصرفيين واللغويين ، فاستقرءوه في كلام العرب ، وفي كلام الله عز وجل ، ووضعوا له علامات لفظية وأخرى معنوية ، يستطيع أي دارس أن يميزه من المتعدي على أساسها .

غير أن ابن هشام في (المغني) كان أوعب من غيره في تفصيل هذه العلامات ، وفي كلامه فوائد ليست فيما سبق . " [1]

وقد ذكر عشرين أمراً يكون الفعل معها لازماً .

قال : « الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً ، وهي عشرون » [2]

هذه الأمور العشرون بعضها يرجع إلى الوزن وبعضها يرجع إلى المعنى ، وبعضها يجمع بين الوزن والمعنى : -

فمما يرجع إلى الوزن The sense :

١- أن يكون على وزن (فعُل) مضموم العين ، سواء أكان هذا الوزن أصلياً ، نحو: ظَرُفَ ، شَرُفَ ، والعلة في ذلك أن هذا الوزن «وقف على أفعال السجايا وما أشبهها ، مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه» [3] .

أم كان محولا إليه لإفادة المبالغة والتعجب ، نحو : ضَرُبَ و فَهُمَ .

قال ابن هشام : " يتحول المتعدي قاصراً إذا حول وزنه إلى (فَعُل) ، لغرض المبالغة وللتعجب ، نحو : ضَرُبَ الرجل ، وفَهُمَ ، بمعنى : ما أضربه وأفهمه " [4]

٢- أن يكون على وزن (فعل) - بفتح العين - الذي وصفه على وزن (فعيل) ، نحو : ذَلَّ فهو ذليل .

---

[1] - انظر : تحقيقات وتنبيهات حول التعدي واللزوم . د / محمد المختار محمد المهدي . ص ٢٥ ، ٢٦ .

[2] - مغني اللبيب ٢ / ١١٥ .

[3] - السابق ٢ / ١١٥ ، وانظر الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٦٣٠ ، ٦٣١ ، والتوطئة للشلوبين ١٩٣ .

[4] - المغني ٢ / ١١٥ . فإذا ضمن هذا الوزن معنى فعل متعد تعدى مثله ، نحو رحبتكم الطاعة ، وإن بشراً طلع اليمن . ضمنا معنى : وسع ، وبلغ . انظر : المغني ٢ / ١١٥ ، ١١٦ .

٣- أن يكون على وزن (فعل) - بكسر العين - الذي وصفه على وزن (فعيل) أيضا نحو : قوي فهو قويَ .

ويعلل بعض الباحثين ذلك بقول : " ذلك أن ورود الوصف على هذه الصيغة يدلنا على ما تفيده الصفة المشبهة من ثبوت الوصف لصاحبه ، واستمراره دون تجدد أو حدوث ، وهو ما يقرب من معنى السجايا السابق " [١]

٤- أن يكون رباعياً مزيداً فيه ، ويشمل ذلك وزن (تفعلل) نحو : تدحرج ، و (افْعللَّ) نحو : اقشعرّ واطمأنّ ، و (افعنْلل) بأصالة اللامين نحو : (احرنجم) بمعنى (اجتمع) ، أو بزيادة إحدى اللامين ، نحو : اقعنسس الجمل ، إذا أبى أن ينقاد .

٥- أن يكون على وزن (افوعَل) نحو اكْوهَد الفرخ ، إذا ارتعد .

٦- أن يكون على وزن (افعنلى) ، نحو : احرنبى الديك ، إذا انتفش . [٢]

يقول بعض الباحثين - عن هذين الوزنين - : " هما مما ألحق بـ (افْعللَّ) و (افعنلل) [٣]

وما يرجع إلى المعنى The meaning :

١- كونه مطاوعاً لفعل متعدٍ لواحد ، نحو : كسرته فانكسر ، وأزعجته فانزعج ، وأطلقته فانطلق ، وضاعفت الحسنات فتضاعفت ، وعلمته فتعلم ، وثلّمتُهُ فتثلّم .

فالمطاوع لا يلزم وزن (انفعل) فقط ، ولكنه يشمل أوزانا كثيرة " وأصله أن ينقص المطاوعُ عن المطاوع درجةً "[٤]

" ويتحقق معنى المطاوعة إذا دل أحد الفعلين على تأثير ، ودل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير . [٥]

---

[١] - تحقيقات وتنبيهات حول التعدي واللزوم ص ٢٦ : ٢٧ .

[٢] - ومن الشاذ قوله :

قد جعل النعاس يغرنديني ... أطرده عني ويسرنديني

يغرنديني - بالغين المعجمة - : يعلوني ويغلبني ، وبمعناه : يسرنديني

مغني اللبيب ٢ / ١١٦ ، وشرح الأشموني ٢ / ٨٨ .

[٣] - السابق ٢٧ .

[٤] - السابق ٢ / ١١٦ ، وانظر : تحقيقات وتنبيهات ٢٧ .

لذلك فإن نحو : استخبرته الخبر فأخبرني الخبر ، واستفهمته الحديث فأفهمني الحديث ، واستعطيته درهماً فأعطاني درهماً ، واستفتيته فأفتاني ، واستنصحته فنصحني ، ليس من باب المطاوعة ، لأنه لا يدل على التأثير والتأثر ، بل ذلك من باب الطلب والإباحة .

وإذا كان الفعل متعدياً لاثنين كان مطاوعه متعدياً لواحد نحو : ألبسته الثوب فلبسه .

وانظر المغني ٢ /١١٦

[٥] - المغني ٢ / ١١٦ .

٢- أن يضمن الفعل المتعدي معنى فعل قاصر ، نحو قوله تعالى : " ولا تعد عيناك عنهم[١] " ونحو : " فليحذر الذين يخالفون عن أمره[٢] " ونحو : " أذاعوا به[٣] " ونحو : " وأصلح لي في ذريتي[٤] " ونحو : " لا يسمعون إلى الملأ الأعلى[٥] " ونحو قولهم : سمع الله لمن حمده ، ونحو قول الشاعر : * يجرح في عراقيبها نصلي * .

فإن هذه الأفعال ضمنت معنى أفعال لازمة ، هي على الترتيب : (ولا تنبُ ، ويخرجون ، وتحدثوا ، وبارك ، ولا يصغون ، واستجاب ، ويعيث[٦] .

٣- أن يدل على : * سجية كـ (لؤم وجبن ، وشجع) وهذه العلامة راجعة إلى الأولى .

* أو عرض نحو (فرح وبطر وأشر وحزن ، وكسل) .

* أو نظافة نحو (طهر ، ووضؤ) .

* أو دنس نحو (نجس ورجس ، وأجنب) .

* أو لون نحو (احمر واخضر وأدم واحمارّ واسوادّ)

* أو حلية نحو (دعج وكحل وشنب وسمن وهزل)[٧] .

وما يرجع إلى الوزن والمعنى The sense and meaning أمران هما :-

١- أن يكون على وزن (أفعل) بمعنى صار ذا كذا ، نحو : أغد البعير ، وأحصد الزرع ، إذا صارا ذويْ غدة وحصاد .

٢- أن يكون على وزن (استفعل) وهو دال على التحول نحو : استحجر الطين ، وقول الشاعر[٨] : * إن البغاث بأرضنا يستنسر *

---

[١] - من سورة الكهف الآية ٢٨ .

[٢] -من سورة النور الآية ٦٣ .

[٣] -من سورة النساء الآية ٨٣ .

[٤] -من سورة الأحقاف الآية ١٥ .

[٥] من سورة الصافات الآية ٨ .

[٦] -مغني اللبيب ٢ / ١١٦ .

[٧] -مغني اللبيب ٢ / ١١٦ .

[٨] -مغني اللبيب ٢ / ١١٦ .

ما يتعدى به الفعل اللازم

ذكر ابن هشام من الأمور التي بها يتعدى اللازم سبعة أمور [1] يمكن تقسيمها خمسة أقسام :

١- التعدية بالحرف . ٢- التعدية بالمعنى .

٣- التعدية بالوزن (الصيغة) والمعنى . ٤- التعدية بالحركة .

٥- التعدية بالحذف .

أولاً : التعدية بالحرف . The Sound Deletion .

وتعني إضافة حرف أو أكثر إلى صيغة الفعل اللازم ، فيصير متعدياً .

ويشمل ذلك :

١- همزة التعدية (همزة أفْعل) نحو : " أذهبتم طيباتكم [2] " ونحو : " ربنا أمتنا اثنتين [3] "

ونحو : " والله أنبتكم من الأرض نباتاً ثم يعيدكم فيها ويخرجكم إخراجاً [4] "

واختلف في التعدية بالهمزة هل هو قياسي أو سماعي ، اختار ابن هشام أنه قياسي في القاصر وغيره ، ونسب ذلك إلى سيبويه [5] .

٢- ألف المفاعلة ، تقول في (جلس زيد ومشى وسار) : جالست زيداً ، وماشيت زيداً ، وسايرته .[6]

٣- تضعيف العين ، تقول في (فرح زيد) فرّحته ، ومنه : (قد أفلح من زكاها) [7] ،

ونحو : (هو الذي يسيركم)[8]

ثانياً : التعدية بالمعنى . The Meaning Deletion .

ويعني ذلك تضمين الفعل اللازم معنى فعل متعد ، فيتعدى تعديته [9] .

---

[1] - اقتصر الزمخشري في المفصل على ثلاثة فقط هي : الهمزة وتضعيف العين وحرف الجر . انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٦٤ ، ٦٥ .

[2] -من الآية ٢٠ من سورة الأحقاف .

[3] - من الآية ١١ من سورة غافر .

[4] -الآيتان ١٧ ، ١٨ من سورة نوح .وانظر مغني اللبيب ٢ / ١١٧ .

قال ابن هشام : " وقد ينقل المتعدي إلى واحد بالهمزة إلى التعدي إلى اثنين ، نحو : ألبست زيداً ثوباً ، وأعطيته ديناراً .

ولم ينقل المتعدي إلى اثنين بالهمزة إلى التعدي إلى ثلاثة إلا في : " علم " و " رأى " ، وقد قاسه الأخفش في أخواتها الثلاثة القلبية التي هي : ظن ، حسب ، وزعم . المغني ٢ / ١١٧ .

[5] - المغني ٢ / ١١٧ ، وانظر الكتاب ٤ / ٥٥ ، ٥٦ .

[6] - الآية ٩ من سورة الشمس .

[7] - من الآية ١٢ من سورة يونس .

[8] - انظر المغني ٢ / ١١٥ ـ ١١٦ ، ١١٨ ، وانظر شرح شذور الذهب ٤٢٧ .

فمن ذلك قولهم : رحبتكم الطاعة ، وإن بشرا طلع اليمن .

فتضمن الفعلان (رحب وطلع) معنى (وسع) و (بلغ) لذلك عديا إلى المفعول .

وقالوا : فرقت زيداً ، وقال تعالى : " سفه نفسه [1] " لتضمنها معنى (خاف) و (امتهن) أو (أهلك) .

(ويختص بالتضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة ، ولذلك عدي (ألوت) ـ بقصد الهمزة ، بمعنى (قصرت) ـ إلى مفعولين ، بعد ما كان قاصراً ، وذلك في قولهم : لا ألوك نصحاً ، ولا ألوك جهداً ، لمّا ضمن معنى (لا أمنعك) ومنه قوله تعالى : " لا يألونكم خبالاً [2] " .

وعدى (أخبر ، وخبّر ، وحدّث ، وأنبأ ، و نبّأ) إلى ثلاثة ؛ لما ضمنت معنى (أعلم وأرى) بعدما كانت متعدية إلى واحد بنفسها ، وإلى آخر بالجار ، نحو : " أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم " [3] . " نبئوني بعلم " [4] [5]

ثالثاً: التعدية بالصيغة والمعنى : The Form And Sense Deletion .

وهو صوغ الفعل على وزن (استفعل) للدلالة على أحد معنيين :

أولهما : الطلب ، نحو : استخرجت المال ، بمعنى طلبت إخراجه ؛ فالفعل (خرج) لازم فلما صيغ على وزن (استفعل) دالاً على الطلب صار متعديا إلى المفعول به (المال)

ثانيهما : النسبة إلى الشيء ، نحو : استحسنت زيداً ، بمعنى : نسبته إلى الحسن ، ونحو : استقبحت الظلم أي نسبته إلى القبح . [6]

---

[1] – من الآية ١٣٠ من سورة البقرة .

[2] – من سورة آل عمران الآية ١١٨ .

[3] – من الآية ٣٣ من سورة البقرة .

[4] – من الآية ١٤٣ من سورة الأنعام

[5] – مغني اللبيب ٢ / ١١٨ وانظر : شرح شذور الذهب وانظر : في مميزات التضمين : تحقيقات وتنبيهات ٨٩ – ٩١ .

[6] – انظر مغني اللبيب ٢ / ١١٧ .

قال ابن هشام : وقد ينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين : نحو : استكتبته الكتاب ، واستغفرت الله الذنب ، وإنما جاز : استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى " استتبت " ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك ، وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور . وأما قول أكثرهم إن " استغفر " من باب " اختار " فمردود ، المغني ١١٧/٢ وهذا مناقض لقوله في شرح الشذور ـ في أقسام الفعل ـ " السادس ما يتعدى إلى اثنين ، وقسمته قسمين . . . الثاني : ما يتعدى إليهما دائماً ، وقسمته ثلاثة أقسام :- أحدها : ما ثاني مفعوليه كمفعول " شكر " كأمر واستغفر تقول :أمرتك الخير وأمرتك بالخير . . .=←

رابعاً : التعدية بالحركة : The Vowel Deletion .

ويعني ذلك تغيير حركة العين من الفعل اللازم فيصير متعديا ، أو تحويل حركة العين ـ على حد تعبير ابن هشام [1] .

فتتغير ضمة عين (فَعُل) إلى الفتحة ، فيصير الفعل بذلك متعدياً نحو كرُم زيدٌ ، وكرَمْتُ زيداً قال ابن هشام : " صوغه على (فعلْتُ) بالفتح (أفْعُلْ) بالضم لإفادة الغلبة ، تقول كرمت زيداً ، بالفتح ، أي : غلبته في الكرم " [2]

ويقال كسي زيد ـ بوزن (فرح) ـ فيكون قاصراً ، قال الشاعر :

وابن يعرين إن كسي الجواري ∴ فتنبوا العين عن كرم عجاف

فإذا فتحت العين صار بمعنى (ستر وغطى) وتعدى إلى واحد كقوله :

وأركب في الروع خيفانة ∴ كسا وجهها سعف منتشر

أو بمعنى (أعطي كسوة) ـ وهو الغالب ـ فيتعدى إلى اثنين ، نحو : كسوت زيداً جبةً . . .

وكذلك : شترتْ عينه ـ بكسر التاء ـ قاصر بمعنى انقلب جفنها ، " وشتر الله عينه " بفتحها متعد بمعنى " قلبها " [3]

خامساً : التعدية بالحذف : Transitivity Deletion .

ويكون ذلك بحذف حرف الجر The preposition .

قال ابن هشام : " إسقاط الجار توسعاً نحو : (ولكن لا تواعدوهن سراً)[4] أي على سر، أي نكاح .

(أعجلتم أمر ربكم)[5] أي : عن أمره.

(واقعدوا لهم كل مرصد)[6] أي عليه .

وقول الزجاج : إنه ظرف ، رده الفارسي بأنه مختص بالمكان الذي يرصد فيه ، فليس مبهماً .

= الثاني : " استغفر " قال الشاعر :

أستغفر الله من عمدي ومن خطئي ∴ ذنبي ، وكل امرىء لا شك مؤتزر

وقول الآخر :

أستغفر الله ذنباً لست محصيه ∴ رب العباد إليه الوجه والعمل

انظر شرح شذور الذهب ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ - ٤٤٥ .

[1] – مغني اللبيب ٢ / ١١٩ .

[2] – مغني اللبيب ٢ /١١٧ .

[3] – انظر المغني ٢ /١١٩ ، وانظر الكتاب ٤ /٥٧ وقد ذهب ابن هشام إلى أن ذلك من باب المطاوعة .

[4] – من الآية ٢٣٥ من سورة البقرة .

[5] – من الآية ١٥٠ من سورة الأعراف .

[6] – من الآية ٥ من سورة التوبة .

وقوله : • كما عسل الطريق الثعلب •[1]

أي : في الطريق

وقول ابن الطراوة : إنه ظرف ، مردود أيضا بأنه غير مبهم .

وقوله : إنه اسم لكل ما يقبل الاستطراق ، فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع ، منازع فيه[2]»

وهذا الحذف على ثلاثة أنحاء :

الأول : سماعي جائز في السعة .

الثاني : سماعي خاص بالشعر .

الثالث : قياسي .

فالأول :- نحو : نصحته ونصحت له ، وشكرته وشكرت له ، وكلته وكلت له ، ووزنته ووزنت له .

قال ابن هشام : " والأكثر ذكر اللام ، نحو : (ونصحت لكم)[3] و (أن اشكر لي)[4] "[5]

والثاني :- نحو : قول الشاعر :

لدن بهز الكف يعسل متنه ∴ فيه كما عسل الطريق الثعلب[6]

وقول الآخر :

آليت حب العراق الدهر أطعمه ∴ والحب يأكله في القرية السوس[7]

أي : في الطريق ، وعلى حب العراق .

والثالث :- (مع أن ، و أن ، و كي) نحو : " شهد الله أنه لا إله إلا هو "[8]

---

[1] - قطعة من عجز بيت من الكامل ، قائله : ساعدة بن جُؤيّة ، والبيت بتمامه :

لدن بهز الكف يعسل متنه ∴ فيه كما عسل الطريق الثعلب

انظر : الكتاب ١ / ٣٦ ، ٢١٤ ، وديوان الهذليين ١ / ١٩٠ ، واللسان (عسل)

والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات للفارسي ٥٤٩ ، والشعر ٣٣٨ ، ٤٤٦ ، وشرح التصريح على التوضيح ١ / ٣١٢ ، وشرح الأشموني ٢ /٩١ .

[2] - مغني اللبيب ٢ / ١١٨ ، وانظر : أوضح المسالك ٩٤ - ٩٥ .

[3] -من الآية ٧٩ من سورة الأعراف .

[4] - من الآية ١٤ من سورة لقمان .

[5] - أوضح المسالك ٩٤ ، وانظر شرح التصريح ١ / ٣١٢ .

[6] - سبق تخريجه .

[7] - أوضح المسالك ٩٤ ، وشرح التصريح ١ / ٣١٢ ، وشرح المكودي على الألفية ٦٩ ، وشرح الأشموني ٢ / ٩٠ .

[8] - من الآية ١٨ من سورة آل عمران .

ونحو " أوعجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم " [1] ونحو : " كيلا يكون دولة " [2] .

أي : بأنه لا إله إلا هو ، ومن أن جاءكم ، ولكيلا إذا قدرت كي مصدرية ،

قال ابن هشام : " ولا يحذف الجار قياسا إلا مع (أنَّ) و (أنْ) ، وأهمل النحويون هنا ذكر (كي) مع تجويزهم في نحو : جئت كي تكرمني ، أن تكون (كي) مصدرية ، واللام مقدرة والمعنى : لكي تكرمني ، وأجازوا أيضا كونها تعليلية ، و(أن) مضمرة بعدها ، ولا يحذف مع (كي) إلا لام العلة ، لأنها لايدخل عليها جار غيرها ، بخلاف أختيها . . . . .

ومحل (أنَّ ، وأنْ) وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل وأكثر النحويين حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه ، وجوز سيبويه أن يكون المحل جراً . . .

ومما يشهد لمدعي الجر قوله تعالى : " وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً " [3] ، " وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون " [4] أصلها لاتدعوا مع الله أحداً لأن المساجد لله ، وفاعبدون لأن هذه أمتكم أمة واحدة ، ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان (أن) وصلتها ، لاتقول : أنك فاضل عرفت .

وقول الشاعر :

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة ∴ إلى ، ولا دين بها أنا طالبه [5]

رووه بخفض (دين) عطف على محل (أن تكون) إذ أصله (لأن تكون) [6] .

---

[1] – من الآية ٦٢ من سورة الأعراف .

[2] – من الآية ٧ من سورة الحشر .

[3] – الآية ٨٨ من سورة الجن .

[4] – من الآية ٩٢ من سورة الأنبياء ، والآية ٥٢ من سورة المؤمنون .

[5] – شرح الأشموني ٢ / ٩٢ ، وشرح الشواهد للعيني ٢ / ٩٢ .

[6] – مغني اللبيب ٢ /١١٨ ، وانظر : أوضح المسالك ٩٥ ، وشرح التصريح ١ / ٣١٢ ، ٣١٣ ، وشرح الشذور ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٥٠ – ١٥٣ .

مراجع البحث

✹ إبراهيم جميل (دكتور)

خلع الأدلة ودوره في النظام النحوي . رسالة دكتوراه . كلية دار العلوم ١٩٩٥م .

✹ الأزهري : الشيخ خالد بن عبد الله .

التصريح بمضمون التوضيح . دار إحياء الكتب العربية . عيسى البابي الحلبي .

✹ شرح الآجرومية . مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر . ربيع الأول ١٣٤٣ هـ .

✹ الأشموني : علي بن محمد .

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر .

✹ الألوسي : شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي .

روح المعاني . إدارة الطباعة المنيرية - دار إحياء التراث العربي . بيروت.الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .

✹ الأنباري : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد .

- أسرار العربية . تحقيق محمد بهجة البيطار . مطبعة الترقي . دمشق ١٣٧٧هـ ١٩٧١ م .

- الإنصاف في مسائل الخلاف . ومعه الانتصاف للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد . دار الجيل ١٩٨٢ .

- البيان في غريب إعراب القرآن . تحقيق دكتور طه عبد الحميد طه و مصطفى السقا . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م .

✹ البغدادي : عبد القادر بن عمر

-خزانة الأدب . بولاق ١٣٢٩ هـ .

- شرح أبيات المغني . تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق . دار المأمون للتراث . دمشق ١٣٩٣هـ-١٩٧٢م .

✹ تمام حسان (دكتور)

اللغة العربية معناها ومبناها . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م .

✹ الجامي : نور الدين عبد الرحمن .

الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب . تحقيق أسامة طه . مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية . بغداد ١٩٨٣م .

✹ ابن جماعة : بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله .

شرح الكافية . تحقيق الدكتور محمد عبد النبي عبد المجيد . مطبعة البيان بمصر . الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م .

✹ ابن جني : أبو الفتح عثمان .

-الخصائص . تحقيق محمد علي النجار . الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

- اللمع في العربية . تحقيق د . حسين شرف . عالم الكتب بالقاهرة . الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .

✹ الحنفي : تاج الدين الحنفي النحوي .

الدر اللقيط من البحر المحيط . دار الكتاب الإسلامي . القاهرة . الطبعة الثانية ١٤١٣هـ-١٩٩٢م .

✹ أبو حيان : محمد بن يوسف .

- البحر المحيط . دار الكتاب الإسلامي . القاهرة . الطبعة الثانية ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

- النهر الماد من البحر بهامش البحر المحيط .

✹ الخضري : محمد الدمياطي الشافعي .

حاشية الخضري على ابن عقيل . مطبعة الحلبي بمصر . الطبعة الأخيرة . ١٣٥٩هـ-١٩٤٠م .

✹ الرضى :

شرح الكافية . دار الكتب العلمية . بيروت ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .

✹ سعيد بحيري (دكتور)

عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه : محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي : دراسات في علم اللغة التقابلي . مكتبة الأنجلو المصرية. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٨٩م .

● السيوطي :

همع الهوامع شرح جمع الجوامع . مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٧هـ .

● الشلوبين : أبو علي

التوطئة . تحقيق يوسف أحمد المطوع . دار التراث العربي . القاهرة ١٩٧٣م .

● الصبان : محمد بن علي

حاشية الصبان على شرح الأشموني . دار إحياء الكتب العربية . عيسى البابي الحلبي .

● عباس حسن

النحو الوافي . دار المعارف بمصر . الطبعة الرابعة ١٩٧١م .

● ابن عصفور : على بن مؤمن

- شرح جمل الزجاجي . تحقيق د.صاحب أبو جناح . بغداد ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م .

- المقرب تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري . مطبعة العاني . بغداد ١٩٧١م .

● ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمن .

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . دار التراث . الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

● العكبري :

إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن . تحقيق إبراهيم عطوة . مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر . الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م .

● العيني :

شرح الشواهد . بهامش حاشية الصبان . دار إحياء الكتب العربية . عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر .

● الفارسي : أبوعلي أحمد بن عبد الغفار .

- الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب . تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي بالقاهرة . الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م .

- المسائل البصريات . تحقيق د. محمد الشاطر أحمد . مطبعة المدني ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات . تحقيق صلاح الدين السنكاوي . مطبعة العاني . بغداد ١٩٨٣م.
- المسائل المنثورة . تحقيق مصطفى الحدري . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

✹فريد عوض حيدر (دكتور) .
الخصائص الدلالية لآيات المعاملات المادية . الطبعة الأولى ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م .

✹القرطبي : أبوعبد الله محمد بن أحمد الأنصاري .
الجامع لأحكام القرآن . دار الريان للتراث . طبعة خاصة بتصريح من دار الشعب .

✹ابن كمال باشا : شمس الدين أحمد بن سليمان .
أسرار النحو . تحقيق الدكتور : أحمد حسن حامد . دار الفكر . عمان .

✹ابن مالك :
- التسهيل . تحقيق الدكتور محمد كامل بركات . دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م .
- شرح التسهيل . تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور بدوي المختون . هجر للطباعة والنشر الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م .
- شرح الكافية الشافية . تحقيق عبد المنعم هريدي . مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي . مكة المكرمة ١٩٨٢م .

✹محمد صلاح الدين بكر (دكتور) .
قضية الأصالة والفرعية . ذات النطاقين للطباعة والنشر ١٩٩١م .

✹محمد مختار المهدي (دكتور) .
تحقيقات وتنبيهات حول التعدي واللزوم . دار الرسالة للطباعة والنشر .

✹المكودي : أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح .
شرح المكودي على ألفية ابن مالك . مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر . الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ-١٩٥٤م .

✹ابن منظور : جمال الدين أبوالفضل محمد بن مكرم بن أحمد .
لسان العرب تحقيق عبد الله على الكبير وزميليه . دار المعارف . القاهرة .

✹ابن هشام : أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد .
- أوضح المسالك . تحقيق عبد المتعال الصعيدي . مطبعة محمد على صبيح بالقاهرة . الطبعة الخامسة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .

- شرح شذور الذهب . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . دار الأنصار بالقاهرة . الطبعة الخامسة عشرة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- شرح قطر الندى . بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد المسمى « سبيل الهدى » . مكتبة الخانجي بمصر .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . دار إحياء الكتب العربية . عيسى البابي الحلبي بمصر .

✹ الشيخ يس بن زيد الدين العليمي .
حاشية الشيخ يس على مجيب الندا . مصطفى البابي الحلبي بمصر . الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م .

✹ ابن يعيش : موفق الدين يعيش بن على بن يعيش .
شرح المفصل . مكتبة المتنبي . القاهرة .